

ارغوس  
الوثائق اللبنانية

قوانين وانظمة

## الجنسية اللبنانية

(مع ترجمة باللغة الفرنسية)

مكتب الدراسات اللبنانية والعربية

مركز سوديكو - ص.ب: 16/5403 - بيروت - لبنان

مكتب الدراسات اللبنانية والعربية  
صندوق البريد رقم ١٦٥٤٠٣ - بيروت - لبنان

ارغوس  
ARGUS

DRUGUG  
٥١١١

قوانين وانظمة الجنسية اللبنانية

فهرس

صفحة

- ١ قرار رقم ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤  
يختص بالاشخاص الذين هم من التبعة التركية المقيمين في لبنان الكبير
- ٤ قرار رقم ١٥ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ ( مع تعديلاته )  
يختص بالتأهيلية اللبنانية
- ٧ قرار رقم ١٦١ / LR تاريخ ١٦ تموز ١٩٣٤  
بتعديل وتتميم القرارين عدد ٢٨٢٥ و ٢٨٢٥ مكررا تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤  
المتعلقين بالجنسيتين اللبنانية والسورية
- ٨ قانون تاريخ ٧ حزيران ١٩٣٧  
يختص بالاجناب الذين اكتسبوا الجنسية اللبنانية بطريقة التجنس
- ٨ قرار رقم ١٨٢ / LR تاريخ ٢٦ آب ١٩٣٩  
بشأن جنسية الاشخاص الذين استعملوا حق الاختيار المنصوص عليه في المادة  
٣ من الاتفاق الفرنسي - التركي الموقود في ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٩
- ٩ قانون تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤٦ ( مع تعديلاته )  
يتعلق بالجنسية اللبنانية
- ١١ مرسوم رقم ٣٩٨ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٩  
يتعلق بطلبات اعتبار الاشخاص من الجنسية اللبنانية
- ١٢ قانون تاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٦٠  
بتعديل وازافة مواد الى القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥

فهرس

صفحة

---

قانون منشور بالمرسوم رقم ١٠٨٢٨ تاريخ ٦ تشرين الاول ١٩٦٢

يتعلق بسحب الجنسية اللبنانية من اكتسبها بالتجنس اذا ارتكب عملا  
مخلا بامن البلاد

١٣

قانون رقم ٦٧/٦٨ تاريخ ٤ كانون ١٩٦٧

تمثيل الدولة لدى المحاكم في دعاوى الجنسية

١٤

قانون رقم ٦٨/١١ تاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٦٨

تنظيم جوازات السفر اللبنانية

١٥

معاهدات واتفاقات دولية

( باللغة الفرنسية - صفحة ١٦ )

قرار رقم ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤

يختص بالاشخاص الذين هم من التبعة  
التركية المقيمين في لبنان  
الكبير

- المادة ١ - كل من كان من التبعة التركية مقيما في اراضي لبنان الكبير في تاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٢٤، اثبت حكما في التبعية اللبنانية وهد من الان فصاعدا فاقتدا التبعية التركية .
- المادة ٢ - كل الاشخاص الذين يتجاوز عمرهم ثمانى عشرة سنة وقد فقدوا التبعية التركية واكتسبوا حكما التبعية اللبنانية بمقتضى المادة السابقة ، يحق لهم في خلال سنتين تبتدئان من ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ ان يختاروا التبعية التركية .
- المادة ٣ - ان الاشخاص الذين يتجاوز عمرهم ثمانى عشرة سنة وقد فقدوا التبعية التركية بمقتضى المادة الاولى من ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ ان يختاروا التبعية التركية . ان اختاروا التبعية التركية في هذه الدولة من اصل الشخص الذى يحق له هذا الاختيار . فاذا منحت تلك الدولة تابعيتها للشخص الذى استعمل حق الاختيار المذكور فان اختياره لها يؤدى الى فقده التبعية اللبنانية .
- المادة ٤ - ان الاشخاص الذين استعملوا طبقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القرار، حق اختيار تبعية غير التبعية السورية ، يجب عليهم ، في خلال الاثنى عشر شهرا التالية ، ان ينقلوا محل اقامتهم الى بلاد الدولة التى اختاروا تابعيتها . على ان الاشخاص المزمين بموجب نص الفقرة السابقة بان ينقلوا محل اقامتهم خارج اراضي لبنان الكبير ، يمكنهم ان يحتفظوا فيها باملاكهم الثابتة ، اما اموالهم المنقولة من اى نوع كانت فيملكهم ان ياخذوها معهم ، ولا يؤمن عليهم من اجل ذلك رسم اخراج اوراق رسم اخر .

المادة ٥ - ان ابناء التبعة التركية الذين يتجاوز عمرهم ثمانى عشرة سنة ، والذين اسلمهم من اراضي لبنان الكبير وقد وجدوا في ٣٠ اب سنة ١٩٢٤ مقيمين خارج الاراضي المذكورة او خارج اراضي تركيا ، يحق لهم ان يختاروا التابعة السورية اذا كان اسلمهم يتصل باصل اكرية اهالي لبنان الكبير ، ويجب ان يستعمل حتى الاختبار هذا في مدة سنتين تبتدى من تاريخ ٣٠ اب سنة ١٩٢٤ وان يكون ذلك لدى ممثلي الحكومة المنتدبة السياسيين وقناصلها . اما في الاراضي الداخلة للسيادة الفرنسية . فيكون ذلك لدى السلطات الادارية المعنية لهذا الغرض من قبل الحكومة الفرنسية وهذا الاختيار يؤدي الى اكتساب التابعة اللبنانية اذا قبلت ذلك الحكومة المنتدبة المشار اليها .

المادة ٦ - في كل ما يختم بتطبيق احكام هذا القرار تتبع النساء المترجعات احوال ازواجهن . وتتبع الاولاد الذين ينقص عمرهم عن ثمانى عشرة سنة احوال ابائهم .

المادة ٧ - على السكرتير العام وحاكم لبنان الكبير تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

كتاب المفوض السامي للجمهورية الافرنسية

في سوريا ولبنان

تاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٢٤

المتعلق بتفسير القرار رقم ٢٨٢٥

المختص بالتابعة

اللبنانية

من الجنرال ويغان الحذر في المبعثر الحربي الاعلى والمفوض السامي

لجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان

الى الجنرال فندنبرغ حاكم لبنان الكبير بواسطة معاون المندوب لدى

حكومة لبنان الكبير - بيروت

اتشرف بان الفت نظاركم الى القرار ٢٨٢٥ المختص بالتابعة اللبنانية والمضي في ٣٠ اب الاخير فان هذا التاريخ يدل على مبدأ انشاء هذه التابعة انشاء قانونيا .

فبناء عليه أصبح من اللازم ابتداءً من ٣٠ آب المذكور ان يميز بين اصحاب  
التابعة العثمانية المقيمين في الاراضي اللبنانية الذين يصبحون  
لبنانيين مع الاحتفاظ بالشروط المبينة في المادة الثانية والاشخاص الذين  
يمرون في لبنان ويكون اصلهم من احد البلدان التي كانت جزءاً من الدولة  
العثمانية فهؤلاء الاخيريون يعدون لاجانب بعكس السوريين الذين اتخذوا  
محل اقامتهم في لبنان فان لهم حق الاحتفاظ بتابعيتهم السورية ولا حاجة بهم  
الى حق الاحتفاظ بتابعيتهم السورية ولا حاجة بهم الى نقل محل اقامتهم  
الى خارج دولة لبنان الكبير فيما بعد وهذا التدبير يكون متبادلاً لان دولة  
سوريا يجب عليها ان تقبل اللبنانيين بحسب الشروط ذاتها والتعرض الذي  
يرمي من هذا التدبير هو ان يتسنى لذوي التابعة السورية واللبنانية  
ان يواصلوا الاقامة في ارض احدي هاتين الدولتين بلا فرق .

اما الارمن المهاجرون من تركيا المقيمين في الاراضي اللبنانية فلا يستثنون  
بشيء فهم اذا يعدون عثمانيين اتخذوا محل اقامتهم في اراضي لبنان  
في ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ ويمكنهم ان يصبحوا لبنانيين اذا كان في خلال  
سنتين لا يختارون تابعة احدي الدول التي نقلت اليها اراضي منفصلة  
عن تركيا ولا ينقلون محل اقامتهم اليها في خلال الاثنى عشر شهراً التي  
تلي اختيارهم ايها اما شروط اكتساب او فقد التابعة اللبنانية والتابعة  
السورية في داخل الدولة المشمولة بالانتداب فتستحدد بقرار يصدر فيما  
بعد .

قرار رقم ١٥ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥

( مع تعديلاته )  
يختص بالتبعية اللبنانية

- المادة ١ - يعد لبنانياً :
- ١ - كل شخص مولود من أب لبناني .
  - ٢ - كل شخص مولود في أراضي لبنان الكبير ولم يثبت انه اكتسب بالبنوة عند الولادة تابعة اجنبية .
  - ٣ - كل شخص يولد في أراضي لبنان الكبير من والدين مجهولين او والدين مجهولي التبعية .
- المادة ٢ - ان الولد غير الشرعي الذي يثبت بنوته وهو قاصر يتخذ التبعية اللبنانية اذا كان احد والديه الذي ثبتت البنوة اولا بالنظر اليه لبنانياً . واذا كان برهان ثبوت البنوة بالنظر الي الاب والام ناتجا عن عقد واحد او حكم واحد اتخذ الابن تابعة الاب اذا كان هذا الاب لبنانياً .
- المادة ٣ - ( الغيت بالقرار رقم ١٢٢ تاريخ ١٩ حزيران ١٩٣٦ )
- المادة ٤ - ان المقتربة باجنبي اتخذ التابعة اللبنانية والراشدين من اولاد الاجسي المتخذ التابعة المذكورة ، يمكنهم اذا طلبوا ان يحصلوا على التابعة للزوج اوللاب اوللام او بقرار خامس . وكذلك الاولاد القاصرون لاب اتخذ التابعة اللبنانية اولام اتخذت هذه التابعة وبقيت حية بعد وفاة الاب فانهم يصيرون لبنانيين الا اذا كانوا في السنة التي تلي بلوغهم الرشد يرفضون هذه التبعية .
- المادة ٥ - ( كما تعدلت بقانون ١١ كانون الثاني ١٩٦٠ )  
ان المرأة الاجبية التي تقترن بلبناني تصبح لبنانية بعد مرور سنة على تاريخ تسجيل الزواج في قلم النفوس بناء على طلبها .
- المادة ٦ - ( كما تعدلت بقانون ١١ كانون الثاني ١٩٦٠ )  
ان المرأة اللبنانية التي تقترن باجنبي تبقى لبنانية الي ان تطلب شطب قيدها من سجلات الاحصاء لاكتسابها جنسية زوجها .

المادة ٧ -

( كما تعدلت بقانون ١١ كانون الثاني ١٩٦٠ )  
يجوز للمرأة التي فقدت جنسيتها اللبنانية اثر اقترانها باجنبي ان  
تستعيد هذه الجنسية بعد انحلال الزواج بناء على طلبها .

ان اللبنانيات اللواتي تزوجن قبل احصاء سنة ١٩٣٢ وخسرن جنسيتهم  
بالزواج ولم يكن لهن قيد في سجلات هذا الاحصاء يمكنهن بعد انحلال الزواج  
الحصول على حكم قنائي بقيدهن اذا ثبت وجودهن بتاريخ ٣٠ اب ١٩٢٤  
على الاراضي اللبنانية اما من وجد ضمن خارج الاراضي اللبنانية بالتاريخ  
المذكور فيمكنهن استعادة جنسيتهم اللبنانية بموجب المادة الثانية من  
قانون ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ .

المادة ٨ -

يفقد الصفة اللبنانية ( ١ )

- ١ - اللبناني الذي اكتسب تابعية اجنبية اذا كان هذا الاكتساب قد سبق  
الترخيص فيه بقرار من رئيس الدولة .
- ٢ - اللبناني الذي يقبل وظيفة عامة تقلده اياها حكومة اجنبية ويحتفظ  
بها بالرغم من صدور اوامر الحكومة اللبنانية بان يتخلى عنها في  
مهلة معينة .

المادة ٩ -

ان رؤية الدعاوى المتعلقة بالتابعية عائدة الى المحاكم الحقوقية دون  
سواها .

احكام مؤقتة

المادة ١٠ -

مع الاحتفاظ بحقوقه الاختيار المنصوص عليها في معاهدة الصلح المفضة  
في لوزان سنة ١٩٢٣ هـ يمد لبنانيا كل شخص مولود في اراضي لبنان  
الكبير من اب ولد فيه ايما وكان في تشرين الثاني سنة ١٩١٤ حائزا  
للتابعية العثمانية .

( ١ ) - راجع ايضا قانون ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦ وتعديلاته )

- المادة ١١ - أن الاولاد والنساء المتزوجات الذين يكونون قد اكتسبوا التبعية الاجنبية بمقتضى المادة ٣٦ من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان يجوز لهم ان يتخذوا التبعية اللبنانية بموجب قرار من رئيس الدولة بعد التحقية، وبشرط ان يكونوا مقيمين في اراضي لبنان وذلك بتقدم يصححها بهذا الشأن في السنة التي تلي بلوغ الرشد او انحلال الزواج .
- المادة ١٢ - الغيت جميع الاحكام التي تخالف احكام هذا القرار .
- المادة ١٣ - على السكرتير العام وحكام لبنان الكبير، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار الذي يبدأ العمل به منذ تاريخ اذاعته في النشرة الرسمية لاعمال المفوضية العليا .

قرار رقم ١٦١ / LR تاريخ ١٦ تموز ١٩٢٤

بتعديل وتنميم القرارين عدد ٢٨٢٥  
و ٢٨٢٥ مكررا تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤  
المتعلقين بالجنسيتين اللبنانية  
والسورية

- المادة ١ - تم القرار عدد ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ بالاحكام التالية :
- " في حال عدم وجود تعليمات اخرى يعتبر العسكريون التابعون للجيش الخاصة الذين كانوا من التابعة التركية سابقا وغير المقيدين في سجلات الاحوال الشخصية انما كانوا حاضرين بتاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ من الجنسية اللبنانية اذا كانوا في الخدمة في اراضي لبنان الكبير بذلك التاريخ . "
- المادة ٢ - تم القرار عدد ٢٨٢٥ مكررا تاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ بالاحكام التالية :
- " في حال عدم وجود تعليمات اخرى، يعتبر العسكريون التابعون للجيش الخاصة الذين هم من التابعة التركية سابقا غير المقيدين في سجلات الاحوال الشخصية انما كانوا حاضرين بتاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ من الجنسية السورية اذا كانوا في الخدمة في اراضي اتحاد دول سوريا بذلك التاريخ . "
- المادة ٣ - امين السر العام في المفوضية العليا مكلف تنفيذ هذا القرار .

قانون تاريخ ٧ حزيران ١٩٣٧

يختص بالاجانب الذين اكتسبوا الجنسية  
البنانية بطريقة التجنس

المادة ١ - ان الاجنبي الذي يكون قد اكتسب الجنسية اللبنانية بطريقة التجنس لا يمكنه ان يتولى وظيفة عامة او وظيفة ذات راتب يدفع من الحكومة او من ادارة عامة او من شركة امتياز قبل مرور عشر سنوات على تاريخ تجنسه .

قرار رقم ١٨٢/LR تاريخ ٢٦ اب ١٩٣٩

بشان جنسية الاشخاص الذين استعملوا حق الاختيار  
المصوص عليه في المادة ٣ من الاتفاق الفرنسي -  
التركي المعقود في ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٩

المادة ١ - كل شخص تابع لسنجر الاسكندرونه تجاوز عمره الثماني عشرة سنة وقد اختار الجنسية اللبنانية او السورية وفقا للشروط المحددة في المادتين ٣ و ٤ من الاتفاق الفرنسي التركي المعقود في ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٩ بشأن تسوية مسائل الاراضي تسوية نهائية بين تركيا وسوريا ثم نقل محل اقامته الى الاراضي اللبنانية او السورية ينال حكما الجنسية اللبنانية او السورية ويقيد كلبتاني او سوري في سجلات الاحوال المدنية ( النفوس ) في محل اقامته الجديد .

ان هذا القيد الذي يؤدي الى اعطاء تذكرة هوية في الحال يجري لدى الاطلاع على الوصل المصوص عليه في المادة ٣ من الاتفاق المذكور اعلاه ويجب ان يتم في خلال الستة اشهر التي تلي تغيير محل الإقامة + وبعد انقضاء هذه المدة تطبق بحق اصحاب العلاقة الاحكام القانونية المتعلقة بالاشخاص غير المقيدين .

المادة ٢ - تتبع النساء المتزوجات حالة أزواجهن والاولاد الذين هم دون الثماني عشرة سنة حالة والديهم في كل ما يتعلق بتطبيق المادة الاولى من هذا القرار .  
المادة ٣ - امين السراي العام في المفوضية العليا مكلف تنفيذ هذا القرار .

قانون تاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦

( مع تعديلاته )  
يتعلق بالجنسية اللبنانية

أقر مجلس النواب  
ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

المادة ١ - ( كما تعدلت بالقانون المنشور بالمرسوم رقم ١٠٨٢٨ تاريخ ١٠/٩/١٩٦٢ )  
يفقد الجنسية اللبنانية :

١ - اللبناني الذي اكتسب جنسية اجنبية بعد ان يستحصل على الترخيص  
بذلك بمرسوم من رئيس الدولة .

٢ - اللبناني الذي يقبل في لبنان وظيفة تقلده اياها حكومة اجنبية او  
دايرة تابعة لحكومة اجنبية بدون ان يستحصل مسبقا على الترخيص  
بذلك من الحكومة اللبنانية . واذ لم تحط الحكومة جوابها على  
طلب الترخيص في خلال شهرين من تاريخ تقديمه فيعتبر عدم جوابها  
رفضاً .

٣ - اللبناني المقيم في خارج الاراضي اللبنانية الذي يقبل وثيقة عامة تقلده  
اياها حكومة اجنبية في بلاد اجنبية اذا احتفظ بهذه الوظيفة بالرغم  
عن صدور الامر اليه بان يتغلى عنها في مهلة معينة .

٤ - اللبناني القائم حالياً بوظيفة قلده اياها حكومة اجنبية اذا احتفظ  
بهذه الوظيفة بالرغم من صدور الامر اليه بالتخلي عنها بمهلة معينة .  
ان فقدان الجنسية المنصوص عليه في الفقرات ٣ و ٤ يحصل بمرسوم  
يتخذ في مجلس الوزراء .

٥ - يجوز للحكومة في كل وقت انهاء الترخيص المشار اليه اعلاه بقرار يتخذ  
في مجلس الوزراء .

٦ - ويفقد الجنسية اللبنانية ايضاً اللبناني الذي اكتسب الجنسية  
اللبنانية بالتجنس .

أ - اذا حكم عليه باحدى الجرائم الواقعة على امن الدولة .

ب - اذا انتفى الي جنسية قامت بموامة او اعتداء على امن الدولة .

ج - اذا انتفى الى جمعية ذات اهداف سياسية منحلة او غير مرخص بها او حوكم عليه لقيامه بنشاط لمصلحة هذه الجمعية .

يتم فقدان الجنسية في الحالات المنصوص عليها في هذه المادة  
بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية .

المادة ٢ - كل شخص من اصل لبناني مقيم خارج لبنان ولم يختار الجنسية اللبنانية يمكنه اذا عاد نهائيا الى لبنان ان يطلب اعتباره لبنانيا فيصدر بذلك مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

المادة ٣ - كل اجنبي تجنس بالجنسية اللبنانية يفقد هذه الجنسية اذا غاب عن لبنان مدة خمس سنوات متوالية .

المادة ٤ - تحدد بمرسوم طرق تطبيق هذا القانون الذي يلغى جميع النصوص المخالفة له والتي لا تتفق مع مضمونه .

المادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

مرسوم رقم ٢٩٨ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٩

يتعلق بطلبات اعتبار الاشخاص  
من الجنسية اللبنانية

- المادة ١ - على الشخص الذي يطلب اعتباره لبنانيا عملا باحكام المادة الثانية من قانون ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦ ان يبرز مع طلبه الخطي الى وزارة الداخلية ( مصلحة الاحصاء والاعوال الشخصية ) جميع المستندات التي من شأنها ان تثبت اصله اللبناني كالقيود في سجلات النفوس القديمة عنه او عن احد اسرته والوثائق الرسمية الصادرة عن الادارة او القضاء ، والاشارة اليه او الى عائلته في كتب الانساب وتاريخ العائلات ، وما الى ذلك .
- المادة ٢ -
- ١ - يحال الطالب الى الامن السام في بيروت والى الدرك في الملحقات للتحقيق لدى المختار والهيئات الاختيارية وشيوخ البلدة والاشخاص المعروفين بالشهادة العدل عن صحة ما جاء في السريضة ولا سيما عن الامور التالية :
- ١ - هل للطالب اقرباء لبنانيون في البلدة التي يدعي الانتماء اليها وما هي صلته النسبية بهم .
- ٢ - هل يملك الطالب في لبنان اموالا عقارية اتصلت اليه بطريق الارث عن لبناني .
- المادة ٣ - على الطالب ان يبرهن في طلبه او في رثيقه مستقلة انه عاد نهائيا الى لبنان وأنه مزج على الإقامة فيه إقامة دائمة ، وأنه مستعد لتسليم جواز سفره للسلطة المختصة لدى صدور المرسوم باعتباره لبنانيا .
- المادة ٤ - يتولى رئيس مصلحة الاحصاء والاعوال الشخصية درس الطلب ويضع بنتيجة ذلك تقريرا مفصلا الوقائع ومتمضمنا ملاحظاته واقتراحاته .
- يحيل وزير الداخلية الاوراق الى مجلس الوزراء مع رايه بقبول الطالب او رفضه لعدم توفر اسباب الثبوت .
- المادة ٥ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

قانون تاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٦٠

بتمديد واضافة مواد الى القرار رقم ١٥ تاريخ  
١٩ كانون الثاني ١٩٦٥

- المادة ١ - عدلت المادة الخامسة من القرار رقم ١٥ تاريخ ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ على الوجه التالي :  
ان المرأة الاجنبية التي تقترن بلبناني تصبح لبنانية بعد مرور سنة على تاريخ تسجيل الزواج في قلم النفوس بناء على طلبها .
- المادة ٢ - عدلت المادة السادسة من القرار رقم ١٥ تاريخ ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ على الوجه التالي :  
ان المرأة اللبنانية التي تقترن باجنبي تبقى لبنانية الى ان تطلب شطب قيدها من سجلات الاحصاء لاكتسابها جنسية زوجها .
- المادة ٣ - عدلت المادة السابعة من القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ على الوجه التالي :  
يجوز للمرأة التي فقدت جنسيتها اللبنانية اثر اقترانها باجنبي ان تستعيد هذه الجنسية بعد انحلال الزواج بناء على طلبها .  
ان اللبنانيات اللواتي تزوجن قبل اعضاء سنة ١٩٣٢ وخسرن جنسيتهم بالزواج ولم يكن لهن قيد في سجلات احصاء الاحصاء يمكنهن بعد انحلال الزواج الحصول على حكم قضائي بقيدهن اذا ثبت وجودهن بتاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ على الاراضي اللبنانية اما من وجد منهن خارج الاراضي اللبنانية بالتاريخ المذكور فيمكنهن استعادة جنسيتهم اللبنانية بموجب المادة الثانية من قانون ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ .
- المادة ٤ - يمكن للمرأة اللبنانية التي فقدت جنسيتها باقترانها من اجنبي قبل صدور هذا القانون ان تستعيد هذه الجنسية بناء على طلبها .
- المادة ٥ - يجوز لامرأة اللبنانية المقترنة باجنبي ان تنفرد عن زوجها في طلب الجنسية اللبنانية شرط ان يوافق زوجها على ذلك وان تثبت اقامتها سحابة خمس سنوات غير منقطعة في لبنان .
- المادة ٦ - لا تاثير لاكتساب الجنسية بموجب هذا القانون على الحقوق المترتبة والمقام بها دعاوى قبل العمل به .
- المادة ٧ - يصل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

قانون منشور بالمرسوم رقم ١٠٨٢٨ تاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٦٢

يتعلق بسحب الجنسية اللبنانية ممن اكتسبها  
بالتجنس اذا ارتكب عملا مخرجا يامن البلاد

المادة الاولى - يوضع موضع التنفيذ مشروع القانون المعدل المحال على مجلس النواب بموجب  
المرسوم رقم ٩١٦٢ تاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٦٢ وهذا نصه :

المادة ١ - "تضاف الى المادة الاولى من قانون ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ الفقرة  
التالية :

"ويفقد الجنسية اللبنانية ايضا اللبناني الذي اكتسب الجنسية اللبنانية  
بالتجنس:

- ١ - اذا حكم عليه باحدى الجرائم الواقعة على امن الدولة .
- ٢ - اذا انتمى الى جمعية قامت بمؤامرة او اعتداء على امن الدولة .
- ٣ - اذا انتمى الى جمعية ذات اهداف سياسية منحلة او غير مرخص بها  
او حكم عليه لقيامه بنشاط لمصلحة هذه الجمعية .

" يتم فقدان الجنسية في الحالات المنصوص هايتها في هذه المادة  
بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ."

المادة ٢ - " تطبق احكام هذا القانون على الحالات التي سبقت صدوره ."

المادة ٣ - " يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية ."

المادة الثانية - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية .

قانون رقم ٦٧/٦٨ تاريخ ٤ كانون الاول ١٩٦٧

تمثيل الدولة لدى المحاكم  
في دعاوى الجنسية

- المادة ١ - تختص المحاكم البدائية دون سواها بالنظر في دعاوى قيد المكمومين المسندة الى احكام معاهدة لوزان والقرار رقم ٢٨٢٥ الصادر في ٣٠ آب ١٩٢٤ .
- تحال اداريا الدعاوى السالفة بهذا الشأن امام المحاكم المنفردين الى المحاكم البدائية .
- المادة ٢ - لا تسمع الدعاوى المنصوص عليها في المادة السابقة الا بوجه الدولة اللبنانية كطرف اصلي في الدعوى وتحتبر النيابة العامة فرقا منضما .
- المادة ٣ - تحتبر نافذة ونهائية ودون اية معاملة اخرى القرارات الصادرة قبل وضع هذا القانون موضح التنفيذ عن المحاكم ولو كانت موضحة ضمن .
- وتحتبر نافذة ونهائية ايضا ودون اية معاملة اخرى قرارات المكمومين الديبلوماسيين والقنصليين وبيانات اختيار الجنسية المقدمة قبل ٢٩ ايلول سنة ١٩٥٨ المودعة جميعها في وزارة الخارجية والمفتريين والمديرية العامة للاحوال الشخصية حتى تاريخه .
- المادة ٤ - تنظر المحاكم العدلية في المنازعات الطارئة المتعلقة بالجنسية ولا تأثير للاحكام الصادرة عن هذه المحاكم في اكتساب الجنسية اللبنانية .
- المادة ٥ - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

قانون رقم ٦٨ / ١١ تاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٦٨

تنظيم جوازات السفر اللبنانية

- المادة ١ - جواز السفر وثيقة تعطيها السلطات اللبنانية لرعاياها الراغبين في مغادرة الاراضي اللبنانية او العودة اليها اثباتا لهويتهم ازاء السلطات المختصة ، باستثناء حالات الاعفاء التي تنص عليها الاتفاقات الدولية والقوانين الخاصة .
- المادة ٢ - يحتوي جواز السفر على صورة لصاحبه بقياس ٤ × ٤ سم . م . ويتضمن كامل هويته واشكاله والبلدان المجاز له السفر اليها .
- المادة ٣ - تعطي المديرية العامة للامن العام جوازات السفر وتجديدها ويوقع الجوازات باسم رئيس الجمهورية مدير عام الامن العام او من ينتدبه .
- المادة ٤ - تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية كيفية اجراء التحقيق اللازم للحصول على جواز السفر وتجديده .  
المستندات التي يطلب من صاحب العلاقة تقديمها لهذا الغرض .  
كيفية تسليم جواز السفر الى صاحبه بعد انجازه .  
وبصورة عامة سائر التفاصيل اللازمة لتطبيق هذا القانون .
- المادة ٥ - تخول البعثات اللبنانية في الخارج صلاحية اعطاء وتجديد جوازات السفر الى اللبنانيين المقيمين ضمن نطاق اختصاص هذه البعثات اذا اثبتوا جنسيتهم بمستندات قانونية .
- المادة ٦ - يحق لصاحب العلاقة الاستحصال على جواز سفر عائلي للزوج والاولاد القاصرين الذين هم دون الخامسة عشرة ، كما يمكن اعاقه اسم احد هؤلاء القاصرين الى جواز احد ذويهم على ان تراعى في الحالتين احكام المادة الثانية من هذا القانون . ولا يمكن لهؤلاء القاصرين اذا ارادوا السفر مستقلين ان يستعملوا جواز السفر العائلي .

المادة ٧ -

يعطى جواز السفر لمدة ستة من تاريخ صدوره ويمكن بناءً لطلب المستدعي وتقدير المديرية السامة للامن العام اعطائه لمدة ثلاثة سنوات ويبدل او يجدد لقاء رسم جديد .

المادة ٨ -

على الاباني او اللبانية دون الثامنة عشرة المسافر وحده ان يحمل جواز سفر مستقلا ولا يعطى قاصر جواز سفر الا باجازة من وليه مصادقة من مختار المحلة او القرية او بحضور الولي بالذات وتوقيسه اما الموظف المختص .

المادة ٩ -

يمكن اعطاء الوفود السياحية ووفود الطلاب وما يماثلها جواز سفر جماعيا بسفرة واحدة يحمل اسما وصور اللبنانيين المعطى لهم ويستوفى الرسم عن كل شخص .

المادة ١٠ -

( كما تعدلت بالمرسوم رقم ٩٧٩٦ تاريخ ٤ ايار ١٩٦٨ )

يمنح جواز سفر من مدة اقصاها خمسة ايام .  
يجوز لمدير عام الامن العام ان يرفض اعطاء جواز السفر اذا اتضح له ان سفر المستدعي يضر بامن البلاد كما يجوز له في هذه الحال منعه من السفر ولو كان حائزا على جواز صالح .

لا يصبح قرار مدير عام الامن العام بالرفض نافذا الا بعد تصديقه بالاجماع من قبل مجلس قيادة الامن العام ويجب ان يعرض هذا القرار على المجلس المذكور خلال مهلة يومين على الاكثر وعلى المجلس ان يبت به بصورة نهائية خلال يوم واحد على الاكثر من تاريخ وروده اليه .  
اذا صدق المجلس قرار مدير عام الامن العام بالاجماع اعتبر هذا القرار وقرار المجلس بالتصديق نهائين . اما اذا صدق المجلس قرار مدير عام الامن العام بالاكثرية فيرفع الامر خلال مهلة ٤٨ ساعة الى وزير الداخلية للبت به بصورة نهائية .

المادة ١١ -

يحق لرئيس البعثة السياسية او القنصلية وبعد موافقة وزارة الخارجية والمندوبين سحب جواز السفر او عدم تجديده في حال قيام حامله باعمال من شأنها تشويه سمعة لبنان او الشارح الضرر بامه او القيام بنشاط سياسي يتنافى مع المصلحة اللبنانية في الشارح او توجب اخراج فاعلمها من البلد الاجنبي الموجود فيه .

إذا لم يسلم صاحب العلاقة الجواز إلى رئيس البعثة السياسية أو القنصلية خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه بقرار السحب يعتبر الجواز ملغى ويبلغ ذلك إلى سلطات الدولة الموجود على أراضيها .

المادة ١٢ - لا يعطى جواز سفر إلى طالبه إذا كان ملاحقا بصفة مدعى عليه وصدر بحقه :

- ١ - مذكرة توقيف أو مذكرة احضار لا تزال نافذة .
- ٢ - حكم جزائي يقضي بالحرمان من الحرية لا يزال نافذا .
- ٣ - حكم بمنع السفر أو حكم مدني أو جزائي قابل للتنفيذ بالحبس الاكراهي لا تزال نافذة ، ويمكن في هذه الحالة الاخيرة اعطاء الجواز فور تنفيذ أو تقديم كفالة تضمن تنفيذه .

المادة ١٣ - على الدوائر القضائية ان تبلغ المديرية العامة للأمن العام نسخة عن مذكرات التوقيف والاحضار وعن الاحكام الجزائية الموجبة لحرمان الحرية وعن قرارات الحبس ومنع الإقامة والسفر على ان تتضمن هذه المذكرات والاحكام والقرارات كامل هوية الشخص المصني ، وان تبلغها أيضا تنفيذ هذه الاوراق ، وانتهاء احكامها في حينها .

المادة ١٤ - يعاقب بالحبس من اسبوع الى سنة وبالغرامة من ٢٥ ليرة الى ١٠٠ ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين :

كل لبناني يغادر لبنان خلسة مارا على غير طريق احد مراكز امن عام الحدود أو مستعملا في مروره عبرها وثائق هوية مزورة .

المادة ١٥ - يعاقب بالغرامة من ٥٠ ليرة الى ٢٠٠ ليرة لبنانية كل لبناني يسافر إلى بلد غير مرخص له بدخوله .

يعاقب المخالف وفقا للقوانين المرعية الاجراء اذا كان هذا البلد في حالة حرب مع لبنان .

المادة ١٦ - تحدد قيمة الرسوم المتوجبة على اعطاء جواز سفر أو على تجديده بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيرى الداخلية والمالية .

المادة ١٧ - تنظم اصول وحالات اعطاء جوازات السفر السياسية والخاصة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

المادة ١٨ - يلغى :

- المرسوم الاشتراعي رقم ١٦١ تاريخ ١٢/٦/٥٦ .
  - مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ١٠٨١٧ تاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٦٢ .
  - المرسوم الاشتراعي رقم ٣٠٦ تاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٤٢ .
  - المادة ١٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ تاريخ ١٢/٦/٥٦ .
- كما تلغى جميع النصوص السابقة المخالفة لاحكام هذا القانون او غير المتفقة مع مضمونه .

المادة ١٩ - يحصل بهذا القانون في اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية .

**L'Argus**  
Des documents Libanais

**LOIS ET REGLEMENTS CONCERNANT**

## **La Nationalité Libanaise**

**Traduction française établie sous la direction technique de  
Me. Maroun Kh. Fadel – Avocat à la Cour – Beyrouth – Liban**

**BUREAU DES DOCUMENTATIONS LIBANAISES ET ARABES**

**CENTRE SODECO – B.P: 16-5403 – BEYROUTH - LIBAN**

S O M M A I R E

Page

ARRETE N° 2825 DU 30 AOUT 1924

concernant les ressortissants turcs établis au  
Grand Liban ..... 1

ARRETE N° 15 DU 19 JANVIER 1925

(avec ses modifications)  
concernant la nationalité libanaise ..... 3

ARRETE N° 161/LR DU 16 JUILLET 1934

modifiant et complétant les deux arrêtés N° 2825 et  
2825 bis du 30 août 1924 relatifs aux deux nationalités  
libanaise et syrienne ..... 5

LOI DU 7 JUIN 1937

relative aux étrangers qui ont acquis la nationalité  
libanaise par naturalisation ..... 6

ARRETE N° 182/LR DU 26 AOUT 1939

relatif à la nationalité des personnes qui ont exercé  
le droit d'option prévu par l'article 3 de l'arrangement  
franco-turc du 23 juin 1939 ..... 7

LOI DU 31 JANVIER 1946

(avec ses modifications)  
relative à la nationalité libanaise ..... 8

DECRET N° 398 DU 29 NOVEMBRE 1949

concernant les requêtes présentées par des personnes  
désirant être considérées libanaises ..... 9

LOI DU 11 JANVIER 1960

modifiant et complétant l'arrêté N° 15 du 19 janvier  
1925 ..... 10

LOI PROMULGEE PAR DECRET N° 10828 DU 9 OCTOBRE 1962

concernant le retrait de la nationalité libanaise à ceux  
qui l'ont obtenu par naturalisation s'ils commettent un  
acte qui trouble la sûreté de l'Etat ..... 11

LOI N° 68/67 DU 4 DECEMBRE 1967

représentation de l'Etat auprès des tribunaux pour les  
procès de nationalité ..... 12

LOI N° 11/68 DU 8 JANVIER 1968

règlementant les passeports libanais ..... 13

TRAITES ET ACCORDS DIPLOMATIQUES

- Accords Gouraud-Knabenshue ..... 16
- Extraits du Traité de Lausanne du 24 juillet 1923 ..... 18
- Annexe au Traité Franco-Turc du 29 mai 1937 ..... 19
- Accord conclu entre les gouvernements libanais et  
turc concernant le délai d'option pour la nationalité  
libanaise ..... 21

ARRETE N° 2825 DU 30 AOUT 1924

concernant les ressortissants turcs  
établis au Grand Liban

- Article 1.- Sont confirmés de plein droit dans la nationalité libanaise et réputés avoir désormais perdu la nationalité turque les ressortissants turcs établis sur le territoire du Grand Liban à la date du 30 Août 1924.
- Article 2.- Les personnes âgées de plus de 18 ans, ayant perdu la nationalité turque et acquis de plein droit la nationalité libanaise en vertu de l'article précédent ont la faculté, pendant une période de deux ans à dater du 30 Août 1924, d'opter pour la nationalité turque.
- Article 3.- Les personnes âgées de plus de dix huit ans, ayant perdu la nationalité turque en vertu de l'article 1er et qui diffèrent par la race de la majorité de la population du territoire du Grand Liban peuvent, dans le délai de deux ans, à dater du 30 Août 1924 opter pour la nationalité d'un des Etats auquel est transféré un territoire détaché de la Turquie par le traité de Paix du 24 Juillet 1923, si dans cet Etat la majorité de la population est de la même race que la personne exerçant le droit d'option. Si cet Etat accorde sa nationalité à la personne ayant exercé cette option, celle-ci entraînera la perte de la nationalité libanaise.
- Article 4.- Les personnes ayant, conformément aux dispositions des articles 2 et 3 du présent arrêté, exercé le droit d'option pour une nationalité autre que la nationalité syrienne devront, dans les douze mois qui suivront, transporter leur domicile dans l'Etat en faveur duquel elles auront opté.
- Les personnes tenues, aux termes de l'alinéa précédent de transporter leur domicile hors du territoire du Grand Liban seront libres d'y conserver les biens immobiliers qu'elles possèdent. Elles pourront emporter leurs biens meubles de toute nature. Il ne leur sera imposé de ce fait aucun droit ou taxe de sortie.
- Article 5.- Les ressortissants turcs âgés de plus de dix huit ans, originaires du territoire du Grand Liban et se trouvant au 30 Août 1924 établis hors dudit territoire ou du territoire de la Turquie ont la faculté d'opter pour la nationalité libanaise s'ils se rattachent par la race à la majorité de la population du Grand Liban. Ce droit d'option devra être exercé dans le délai de deux ans à dater du 30 Août 1924 auprès des agents diplomatiques et consulaires du gouvernement français mandataire et dans les territoires soumis à la souveraineté française auprès des autorités administratives désignées à cet effet par le gouvernement français. L'option entraînera l'acquisition de la nationalité libanaise si le gouvernement mandataire y consent.
- Article 6.- Pour tout ce qui concerne l'application des dispositions du présent arrêté, les femmes mariées suivront la condition de leur mari et les enfants âgés de moins de dix huit ans suivront la condition de leurs parents.
- Article 7.- Le Secrétaire Général et le Gouverneur du Grand Liban sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

NOTE N° 216 DU 19 SEPTEMBRE 1924 DU  
HAUT-COMMISSAIRE

J'ai l'honneur d'attirer votre attention sur l'arrêté n° 2825 relatif à la nationalité libanaise, signé le 30 Août dernier. Cette date marque le point de départ de la création légale de cette nationalité.

En conséquence, à partir du 30 Août dernier, il y a lieu de faire une distinction entre les ressortissants ottomans établis sur le territoire libanais sous les réserves de l'article 2, et les personnes de passage au Liban originaires d'un des pays qui ont fait partie de l'Empire ottoman. Ces derniers sont considérés comme étrangers; au contraire, les Syriens ayant leur domicile au Liban auront le droit de conserver leur nationalité syrienne sans avoir besoin de transporter ultérieurement leur domicile hors de l'Etat du Grand Liban. Cette mesure est réciproque, l'Etat de Syrie devant accueillir les Libanais dans les mêmes conditions. Cette disposition a pour but de permettre aux nationaux syriens et libanais de continuer à résider indistinctement dans les territoires d'un des deux Etats.

Les arméniens émigrés de Turquie qui sont fixés sur le territoire libanais, ne sont l'objet d'aucune exception: Ce sont des ottomans ayant établis leur domicile sur le territoire du Liban au 30 Août 1924 et ils deviennent Libanais si dans une période de deux ans ils n'optent pas pour la nationalité d'un des Etats auxquels est transféré un territoire détaché de la Turquie et s'ils ne transportent pas leur domicile dans l'Etat en question dans les douze mois qui auront suivi leur option.

Les conditions d'acquisition ou de perte de la nationalité libanaise et de la nationalité syrienne dans l'intérieur des Etats sous mandat seront réglées par un arrêté ultérieur.

ARRETE N° 15 DU 19 JANVIER 1925

concernant la nationalité libanaise  
(avec ses modifications)

**Article 1.- Sont Libanais:**

- 1.- Les individus nés de père libanais
- 2.- Les individus nés sur le territoire du Grand Liban qui ne justifient pas avoir à leur naissance acquis par filiation une nationalité étrangère
- 3.- Les individus nés sur le territoire du Grand Liban de parents inconnus ou dont la nationalité est inconnue.

**Article 2.-** L'enfant naturel dont la filiation est établie pendant sa minorité prendra la nationalité libanaise si celui de ses parents à l'égard duquel la preuve de filiation a été faite en premier lieu est lui-même Libanais. Si cette preuve résulte pour le père et la mère du même acte ou du même jugement, l'enfant prendra la nationalité du père, si ce dernier est Libanais.

**Article 3.-** (abrogé par l'arrêté du Haut-Commissaire N° 122 du 19 Juin 1939).

**Article 4.-** La femme mariée à un étranger qui se fait naturaliser Libanais, et les enfants majeurs de l'étranger naturalisé pourront s'ils le demandent, obtenir la nationalité libanaise, sans condition de résidence, soit par l'arrêté qui confère cette nationalité au mari, ou au père, ou à la mère, soit par arrêté spécial.

Deviennent Libanais les enfants mineurs d'un père ou d'une mère survivante qui se font naturaliser Libanais à moins que dans l'année qui suivra leur majorité ils ne déclinent cette qualité.

**Article 5.-** (tel que modifié par la loi du 11 Janvier 1960)  
La femme étrangère qui épouse un Libanais devient Libanaise un an après la date de l'inscription de son mariage sur les registres de l'état civil, et ce, sur sa demande.

**Article 6.-** (tel que modifié par la loi du 11 Janvier 1960)  
La femme libanaise qui épouse un étranger reste libanaise jusqu'à ce qu'elle demande la radiation de son inscription sur les registres de l'état civil en raison de son acquisition de la nationalité de son mari.

**Article 7.-** (tel que modifié par la loi du 11 Janvier 1960)  
La femme qui a perdu sa nationalité libanaise par suite de son mariage avec un étranger, peut recouvrer cette nationalité après dissolution de son mariage, et ce, sur sa demande.

Les Libanaises mariées avant le recensement de l'année 1932, qui ont perdu leur nationalité par suite de leur mariage et qui ne sont pas inscrites sur les registres de ce recensement, peuvent, après dissolution de leur mariage, obtenir une décision judiciaire pour leur inscription, si leur présence sur le territoire libanais en date du 30 Août 1924 est établie. Toutefois, celles qui se trouvaient à cette date en dehors du territoire libanais peuvent recouvrer leur nationalité libanaise en vertu de l'article 2 de la loi du 31 Janvier 1946.

Article 8.- Perdent la qualité de Libanais (1) :

- 1.- Le Libanais qui a acquis une nationalité étrangère si cette acquisition a été préalablement autorisée par arrêté du Chef de l'Etat.
- 2.- Le Libanais qui, ayant accepté des fonctions publiques conférées par un gouvernement étranger, les conserve nonobstant l'injonction du gouvernement libanais de les résigner dans un délai déterminé.

Article 9.- Les contestations en matière de nationalité relèvent exclusivement des tribunaux civils.

#### DISPOSITIONS TRANSITOIRES

Article 10.- Sous réserve des facultés d'option prévus par le traité de paix signé à Lausanne en 1923, sont Libanais les individus nés sur le territoire du Grand Liban d'un père qui est lui-même né et passé-dait au 1er Novembre 1914 la nationalité ottomane.

Article 11.- Peuvent être naturalisés Libanais par arrêté du Chef de l'Etat après enquête et s'ils sont établis sur le territoire du Liban en faisant une déclaration dans l'année qui suit leur majorité ou la dissolution du mariage, les enfants et les femmes mariées qui auront acquis une nationalité étrangère par application de l'article 36 du traité de paix de Lausanne.

Article 12.- Sont abrogées toutes dispositions contraires à celles du présent arrêté.

Article 13.- Le Secrétaire Général et le Gouverneur du Grand Liban sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur à dater de sa publication dans le Bulletin Officiel du Haut-Commissariat.

---

(1) voir également à ce sujet la loi du 31 Janvier 1946 et ses modifications

ARRETE N° 161/LR DU 16 JUILLET 1934

modifiant et complétant les deux arrêtés N° 2825  
et 2825 bis du 30 Août 1924 relatifs aux deux  
nationalités libanaise et syrienne

Article 1.- L'arrêté N° 2825 du 30 Août 1924 est complété par la disposition suivante:

"En l'absence de toute autre donnée, les militaires des troupes spéciales ex-ressortissants turcs, non inscrits sur les registres de l'état civil, mais présents au 30 Août 1924, seront considérés comme ayant la nationalité libanaise lorsqu'ils servaient sur le territoire du Grand Liban à cette date."

Article 2.- L'arrêté N° 2825 bis du 30 Août 1924 est complété par la disposition suivante :

" En l'absence de toute autre donnée, les militaires des troupes spéciales ex-ressortissants turcs, non inscrits sur les registres de l'état civil, mais présents au 30 Août 1924, seront considérés comme ayant la nationalité syrienne lorsqu'ils servaient sur le territoire de la Fédération des Etats de Syrie à cette date."

Article 3.- Le Secrétaire Général du Haut-Commissariat est chargé de l'exécution du présent arrêté.

LOI DU 7 JUIN 1937

relative aux étrangers qui ont acquis la  
nationalité libanaise par naturalisation

**Article Unique.**- L'étranger qui a acquis la nationalité libanaise par naturalisation ne peut occuper une fonction publique ou un emploi rétribué par l'Etat, par une administration publique ou par une société concessionnaire avant que dix années ne se soient écoulées depuis la date de sa naturalisation.

ARRETE/ N° 182/LR DU 26 AOUT 1939

relatif à la nationalité des personnes qui ont exercé le droit d'option prévu par l'article 3 de l'arrangement franco-turc du 23 Juin 1939.

Article 1.- Tout ressortissant du Sandjak d'Alexandrette, âgé de plus de dix huit ans, qui, ayant opté pour la nationalité libanaise ou syrienne dans les conditions fixées par les articles 3 et 4 de l'arrangement franco-turc du 23 Juin 1939 portant règlement définitif des questions territoriales entre la Turquie et la Syrie, aura transporté son domicile sur le territoire libanais ou syrien, acquerra de droit la nationalité libanaise ou syrienne; il sera inscrit comme Libanais ou Syrien sur les registres de l'état civil du lieu de sa nouvelle résidence.

Cette inscription, qui donnera lieu à la délivrance immédiate de la carte d'identité, sera faite sur le vu du récépissé prévu à l'article 3 de l'arrangement précité; elle devra intervenir dans les six mois qui suivent le changement de résidence. Passé ce délai, les intéressés seront soumis aux dispositions légales relatives aux non inscrits ;

Article 2.- Les femmes mariées suivront la condition de leur mari et les enfants âgés de moins de dix huit ans suivront la condition de leurs parents pour tout ce qui concerne l'application de l'article premier du présent arrêté.

Article 3.- Le Secrétaire Général du Haut-Commissariat est chargé de l'exécution du présent arrêté.

LOI DU 31 JANVIER 1946

relative à la nationalité libanaise  
(avec ses modifications)

Article 1.- (tel que modifié par la loi promulguée par décret N° 10828 du 9.10.1962)

Perd la nationalité libanaise :

- 1.- Le Libanais qui acquiert une nationalité étrangère après avoir obtenu l'autorisation y relative par décret du Chef de l'Etat.
- 2.- Le Libanais qui accepte au Liban une fonction qui lui est confiée par un gouvernement étranger ou par un service relevant d'un gouvernement étranger sans avoir obtenu, au préalable, l'autorisation du gouvernement libanais. Si le gouvernement ne donne pas de réponse à la demande d'autorisation dans les deux mois qui suivent la date de la présentation de cette demande, le silence est considéré comme un refus.
- 3.- Le Libanais résidant en dehors du territoire libanais qui accepte une fonction publique qui lui est confiée par un gouvernement étranger en pays étrangers, s'il conserve cette fonction malgré l'ordre qui lui est intimé de la résigner dans un délai déterminé.
- 4.- Le Libanais qui occupe actuellement une fonction qui lui a été confiée par un gouvernement étranger, s'il conserve cette fonction malgré l'ordre qui lui est intimé de la résigner dans un délai déterminé.  
La perte de la nationalité prévue aux paragraphes 2, 3 et 4 aura lieu par décret pris en Conseil des Ministres.
- 5.- Le gouvernement peut à tout moment annuler l'autorisation sus-mentionnée par décision prise en Conseil des Ministres.
- 6.- Perd également la nationalité libanaise le Libanais ayant acquis la nationalité libanaise par naturalisation:
  - a) S'il est condamné pour crime contre la sûreté de l'Etat.
  - b) S'il est membre d'une association ayant comploté ou attenté contre la sûreté de l'Etat.
  - c) S'il est membre d'une association dissoute ou non autorisée, ayant des buts politiques, ou s'il est condamné pour avoir déployé une activité en faveur de cette association.

Dans les cas sus-mentionnés, la perte de la nationalité aura lieu par décret pris en Conseil des Ministres sur proposition du Ministre de l'Intérieur.

Article 2.- Toute personne d'origine libanaise établie en dehors du Liban et qui n'a pas opté pour la nationalité libanaise peut demander, si elle retourne définitivement au Liban, d'être considérée Libanaise. Un décret y relatif sera pris en Conseil des Ministres.

Article 3.- Tout étranger naturalisé libanais perd cette nationalité s'il quitte le Liban durant une période de cinq années consécutives.

Article 4.- Seront fixées par décret les modalités d'application de cette loi qui abroge tous les textes contraires ou incompatibles avec sa teneur

Article 5.- La présente loi sera publiée au Journal Officiel.

DECRET N° 398 DU 29 NOVEMBRE 1949

concernant les requêtes présentées par des personnes  
désirant être considérées libanaises

Article 1.- La personne qui demande à être considérée Libanaise sur base de l'article 2 de la loi du 31 Janvier 1946 doit produire avec sa requête écrite adressée au Ministère de l'Intérieur (service du recensement et de l'état civil) toutes les pièces qui prouvent qu'elle est d'origine libanaise, telles que les inscriptions sur les anciens registres de l'état civil la concernant ou concernant un de ses ascendants, les documents officiels émanant de l'Administration de la Justice, les mentions dont elle ou sa famille est l'objet dans les livres généalogiques et dans l'histoire des familles, etc.....

Article 2.- La requête est transmise à la Sûreté Générale à Beyrouth ou à la Gendarmerie en province pour vérification, auprès du moukhtar (maire), des personnalités représentatives, du Conseil des anciens de la localité et des notables, de la véracité de la teneur de la requête, notamment en ce qui concerne les points suivants:

- 1) Le requérant a-t-il des parents libanais dans la localité dont il se dit originaire et quel est son lien de parenté avec eux?
- 2) Le requérant possède-t-il au Liban des biens-fonds lui revenant par succession d'un libanais?

Article 3.- Le requérant doit préciser dans sa requête ou dans un document séparé qu'il est définitivement rentré au Liban, qu'il est décidé à y résider en permanence, et qu'il est disposé à remettre son passeport à l'autorité compétente dès la parution du décret le considérant Libanais.

Article 4.- Le chef du service de recensement et de l'état civil étudiera la requête et établira un rapport détaillant les faits et contenant ses observations et ses propositions.

Le Ministre de l'Intérieur transmettra au Conseil des Ministres le dossier, avec son avis pour l'acceptation de la requête ou son rejet pour insuffisance de preuves.

Article 5.- Le présent décret sera publié et notifié partout où besoin sera.

LOI DU 11 JANVIER 1960

modifiant et complétant l'arrêté N° 15 du  
19 Janvier 1925

Article 1.- L'article 5 de l'arrêté N° 15 du 19 Janvier 1925 est modifié  
comme suit :

La femme étrangère qui épouse un Libanais devient Libanaise un  
an après la date de l'inscription de son mariage sur les regis-  
tres de l'état civil, et ce, sur sa demande.

Article 2.- L'article 6 de l'arrêté N° 15 du 19 Janvier 1925 est modifié  
comme suit :

La femme libanaise qui épouse un étranger reste libanaise jusqu'à  
ce qu'elle demande la radiation de son inscription sur les regis-  
tres de l'état civil en raison de son acquisition de la nationa-  
lité de son mari.

Article 3.- L'article 7 de l'arrêté N° 15 du 19 Janvier 1925 est modifié  
comme suit :

La femme qui a perdu sa nationalité libanaise par suite de son  
mariage avec un étranger, peut recouvrer cette nationalité après  
dissolution de son mariage, et ce, sur sa demande.  
Les Libanaises mariées avant le recensement de l'année 1932, qui  
ont perdu leur nationalité par suite de leur mariage et qui ne  
sont pas inscrites sur les registres de ce recensement, peuvent,  
après dissolution de leur mariage, obtenir une décision judiciaire  
pour leur inscription, si leur présence sur le territoire libanais  
en date du 30 Août 1924 est établie. Toutefois, celles qui se  
trouvaient à cette date en dehors du territoire libanais peuvent  
recouvrer leur nationalité libanaise en vertu de l'article 2 de la  
loi du 31 Janvier 1946.

Article 4.- La femme libanaise qui a perdu sa nationalité par son mariage avec  
un étranger avant la promulgation de la présente loi peut recouvrer  
cette nationalité, et ce, sur sa demande.

Article 5.- La femme libanaise mariée à un étranger peut demander séparément  
la nationalité libanaise à condition que son mari approuve cette  
demande et qu'elle prouve sa résidence au Liban durant cinq années  
consécutives.

Article 6.- L'acquisition de la nationalité libanaise en vertu de cette loi  
n'affecte pas les droits acquis et qui sont l'objet d'actions  
engagées avant la parution de cette loi.

Article 7.- La présente loi entrera en vigueur dès sa publication au Journal  
Officiel.

LOI PROMULGUEE PAR DECRET N° 10828 DU 9 OCTOBRE 1962

concernant le retrait de la nationalité libanaise à ceux qui l'ont obtenue par naturalisation s'ils commettent un acte qui trouble la sûreté de l'Etat

ARTICLE PREMIER : Est mis en application le projet de loi revêtu du caractère d'urgence transmis à la Chambre des Députés par le décret N° 9162 du 2 Avril 1962 et dont la teneur suit:

Article 1.- L'alinéa suivant est ajouté à l'article 1 de la loi du 31 Janvier 1946:

Perd également la nationalité libanaise le Libanais ayant acquis la nationalité libanaise par naturalisation:

- a) S'il est condamné pour crime contre la sûreté de l'Etat
- b) S'il est membre d'une association ayant comploté ou attenté contre la sûreté de l'Etat
- c) S'il est membre d'une association dissoute ou non autorisée, ayant des buts politiques, ou s'il est condamné pour avoir déployé une activité en faveur de cette association.

Dans les cas sus-mentionnés, la perte de la nationalité aura lieu par décret pris en Conseil des Ministres sur proposition du Ministre de l'Intérieur.

Article 2.- Les dispositions de la présente loi s'appliquent aux faits antérieurs à sa promulgation.

Article 3.- La présente loi entrera en vigueur dès sa publication.

ARTICLE DEUXIEME : Le présent décret sera publié au Journal Officiel.

LOI N° 68/67 DU 4 DECEMBRE 1967

représentation de l'Etat auprès des tribunaux  
dans les procès de nationalité

Article 1.- Les tribunaux de première instance sont seuls habilités à connaître des procès relatifs aux personnes non inscrites sur les registres de l'état civil sur base des dispositions du traité de Lausanne et de l'arrêté N° 2825 du 30 Août 1924.

Les procès pendants devant les juges uniques seront transférés par voie administrative aux tribunaux de première instance.

Article 2.- Les procès visés à l'article précédent ne sont recevables que s'ils sont intentés contre l'Etat Libanais en tant que partie principale dans le procès, le Ministère Public étant considéré partie jointe.

Article 3.- Tous les jugements rendus par les tribunaux avant l'entrée en vigueur de la présente loi, même s'ils font l'objet d'une voie de recours, sont considérés, sans aucune autre formalité, exécutoires et définitifs.

De même, les décisions des agents diplomatiques et consulaires ainsi que les requêtes d'option de nationalité présentées avant le 29 Septembre 1958 et déposées en totalité jusqu'à ce jour au Ministère des Affaires Etrangères et des Emigrés et à la Direction Générale de l'Etat Civil, sont considérées, sans aucune autre formalité, exécutoires et définitives.

Article 4.- Les tribunaux judiciaires connaîtront des litiges éventuels relatifs à la nationalité. Cependant les jugements rendus par ces tribunaux n'auront pas d'effet sur l'acquisition de la nationalité libanaise.

Article 5.- La présente loi entrera en vigueur dès sa publication au Journal Officiel.

LOI N° 11/68 DU 8 JANVIER 1968  
réglementant les passeports libanais

La Chambre des Députés a voté  
Le Président de la République a promulgué la loi dont le  
texte suit :

- Article 1.- Le passeport est un document délivré par les autorités libanaises à ceux de leurs ressortissants qui désirent quitter le territoire libanais ou qui veulent y revenir, pour leur permettre d'établir leur identité devant les autorités compétentes, à l'exception des cas d'exemption prévus par les conventions internationales et les lois spéciales.
- Article 2.- Le passeport doit contenir la photo sur 4 x 4 cm, l'identité complète et le signalement du titulaire, ainsi que les pays auxquels il est autorisé à se rendre.
- Article 3.- La Direction Générale de la Sûreté Générale délivre les passeports et les renouvelle. Les passeports sont signés au nom du Président de la République par le Directeur Général de la Sûreté ou son mandataire.
- Article 4.- Sont fixés par décret pris en Conseil des Ministres sur proposition du Ministre de l'Intérieur :
- Les modalités de l'enquête nécessaire pour obtenir un passeport ou le renouveler.
  - Les documents requis de l'intéressé à cet effet.
  - Les modes de délivrance du passeport, une fois terminé, à son titulaire.
  - D'une manière générale, tous les détails nécessaires à l'application de la présente loi.
- Article 5.- Les missions libanaises à l'étranger sont habilitées à délivrer et à renouveler les passeports aux Libanais dans le ressort territorial de ces missions, sous réserve qu'ils établissent leur nationalité par des pièces légales.
- Article 6.- L'intéressé a le droit d'obtenir un passeport familial pour son conjoint et les enfants mineurs de 15 ans; le nom d'un de ces mineurs peut être ajouté au passeport d'un de ses parents, à condition que, dans les deux cas, les dispositions de l'article 2 de la présente loi soient observées. Ces mineurs ne pourront pas, s'ils désirent voyager seuls, utiliser le passeport familial.
- Article 7.- Le passeport est délivré pour une période d'un an à dater de son émission. A la demande du requérant et suivant l'appréciation de la Direction Générale de la Sûreté Générale, il peut être délivré pour une période de trois ans et être changé ou renouvelé contre paiement d'une nouvelle taxe.
- Article 8.- Le Libanais ou la Libanaise de moins de 18 ans, qui voyage seul, doit porter un passeport distinct; un mineur ne peut obtenir un passeport que sur autorisation de ses tuteurs, légalisée par le

Moukhtar de la localité ou du village, ou en présence et sous la signature du tuteur lui-même par devant le fonctionnaire qualifié.

Article 9.- Les délégations touristiques, les délégations d'étudiants et les groupes similaires peuvent se faire délivrer un passeport collectif valable pour un voyage seulement, contenant les noms et photos des Libanais auxquels il est délivré. La taxe sera perçue pour chaque personne seulement.

Article 10.- (tel que modifié par le décret N° 9799 du 4 Mai 1968)

Le passeport est délivré dans un délai maximum de 5 jours.

Le Directeur Général de la Sûreté Générale peut refuser d'accorder un passeport, s'il appert que le voyage du requérant est de nature à troubler la sécurité du pays; il peut également, dans ce cas, l'empêcher de voyager même s'il détient un passeport valide.

La décision de rejet prise par le Directeur Général de la Sûreté Générale ne devient exécutoire qu'après son approbation à l'unanimité par le Conseil du Commandement de la Sûreté Générale auquel cette décision devra être transmise dans un délai maximum de deux jours suivant la date à laquelle elle a été rendue. Le Conseil se prononcera dans les 24 heures qui suivent la communication de la dite décision.

Si le Conseil approuve à l'unanimité la décision du Directeur Général de la Sûreté Générale, cette décision, ainsi que son approbation sont considérées comme définitives.

S'il l'approuve seulement à la majorité, le cas sera soumis, dans un délai de 48 heures, au Ministre de l'Intérieur pour y statuer de façon définitive.

Article 11.- Le Chef de la mission diplomatique ou consulaire, après approbation du Ministère des Affaires Etrangères et des Emigrés, peut retirer ou refuser de renouveler le passeport d'un titulaire dont les agissements sont susceptibles de porter atteinte à la réputation du Liban ou menaceraient sa sécurité, ou qui déploierait des activités politiques contraires à l'intérêt libanais à l'étranger ou nécessitent le refoulement de leur auteur hors du pays étranger où il se trouverait.

Si l'intéressé ne remet pas le passeport au chef de la mission diplomatique ou consulaire dans la semaine de sa notification de la décision de retrait, le passeport est réputé annulé, et signification en est faite aux autorités de l'Etat sur le territoire du duquel il se trouve.

Article 12.- Le passeport n'est pas délivré à son requérant s'il est poursuivi en qualité de défendeur ou s'il a fait l'objet :

- 1.- D'un mandat d'arrestation ou d'un mandat d'amener valables
- 2.- D'un jugement pénal exécutoire le privant de sa liberté
- 3.- D'un jugement interdisant le voyage ou d'un jugement civil ou pénal exécutoire le condamnant à un emprisonnement forcé. Dans ce dernier cas le passeport peut être délivré dès l'exécution ou dès la présentation d'une caution garantissant l'exécution de ce jugement.

Article 13.- Les instances juridictionnelles doivent communiquer à la Direction Générale de la Sûreté Générale copie des mandats d'arrestation

et d'amener, des jugements pénaux portant privation de liberté, des condamnations à la prison, l'interdiction de séjour et de voyage, à condition que ces mandats, jugements et condamnations mentionnent l'identité complète de la personne visée et que leur exécution ou leur pérennité soit également communiquées en leur temps.

Article 14.- Est passible d'un emprisonnement d'une semaine à un an et d'une amende de 25 à 100 livres libanaises ou de l'une de ces deux peines seulement :

Tout Libanais qui quitte le Liban clandestinement, en évitant de passer par les postes frontières de la Sûreté Générale ou qui utiliserait, en y passant, des pièces d'identité falsifiées.

Article 15.- Est passible d'une amende de 50 à 200 livres libanaises tout Libanais voyageant à destination d'un pays dont l'entrée ne lui est pas autorisée.  
Le contrevenant sera puni conformément aux lois en vigueur si ce pays est en guerre avec le Liban.

Article 16.- Le montant des taxes dues à la délivrance ou au renouvellement d'un passeport est fixé par décret pris en Conseil des Ministres sur la proposition des Ministres de l'Intérieur et des Finances.

Article 17.- Les règles et les cas de délivrance de passeports diplomatiques ou spéciaux seront fixés par décret pris en Conseil des Ministres.

Article 18.- Sont abrogés :

- Le décret législatif N° 161 du 12.6.1959
- Le projet de loi mis en exécution par le décret N° 10817 du 9 Octobre 1962
- Le décret législatif N° 306 du 21 Décembre 1942
- L'article 15 du décret législatif N° 116 du 12.6.1959

Sont pareillement abrogés tous les textes antérieurs contraires ou de teneur non conforme aux dispositions de la présente loi.

Article 19.- La présente loi entrera en vigueur le jour qui suivra sa publication au Journal Officiel.

...

:-----:  
: TRAITES ET ACCORDS DIPLOMATIQUES :  
:-----:

ACCORDS GOURAUD-KNABENSHUE

sur la reconnaissance des naturalisations américaines  
accordées à des ressortissants des Etats sous mandat

N° 1884

Protection Américaine

Monsieur le Consul des Etats-Unis  
Beyrouth

Beyrouth, le 15 Novembre 1921

Monsieur le Consul Général,

En réponse à votre lettre du 25 Juillet, faisant suite à celle que vous m'avez adressée le 30 Mars et à ma réponse du 15 Juin, j'ai l'honneur de porter à votre connaissance que je prends note des éclaircissements que vous avez bien voulu m'adresser et de ceux que vous avez bien voulu fournir à nos collaborateurs en leur communiquant les documents et dossiers à l'appui.

De ces éclaircissements il résulte :

- 1°) Que la naturalisation américaine ne s'obtient qu'après cinq années de résidence au Etats-Unis.
- 2°) Qu'elle n'est pas reconnue valable si elle a été frauduleusement obtenue.
- 3°) Que les effets de la protection américaine cessent en principe lorsque l'intéressé compte deux années de séjour dans son pays d'origine.
- 4°) Qu'il n'est pas apporté de dérogation à ce principe que si des circonstances particulières tout à fait décisives et rarement admises en fait par le Gouvernement américain font tomber la présomption d'expatriation.
- 5°) Que la jurisprudence américaine traite bien cette question américaine comme une question purement juridique et de stricte application de la loi américaine, non comme un moyen d'accroître le nombre des protégés américains et l'influence politique du Gouvernement américain.
- 6°) Que rien dans la loi américaine ne s'oppose à ce que des ressortissants américains n'acquièrent, sur leur demande, une autre nationalité.

Considérant les assurances dont je viens prendre acte, j'ai l'honneur de vous assurer à mon tour que le Haut-Commissariat de la République en Syrie et au Liban est tout prêt à reconnaître le droit pour le Gouvernement des Etats-Unis de faire bénéficier de sa protection, selon les dispositions de sa loi nationale, les syriens et les libanais d'origine, qui, après avoir obtenu la nationalité américaine reviennent passagèrement dans leur pays natal et contre lesquels ne s'élève aucune présomption d'expatriation.

Le Haut-Commissariat, d'autre part, se fera un plaisir de faciliter la reconnaissance de ce droit devant les juridictions et administrations locales, puisqu'il assure la charge des relations extérieures des Etats sous mandat en délivrant, sur sa demande, à ceux qui auront reçu attestation dont le modèle vous sera prochainement communiqué, certifiant que lui-même reconnaît leur situation de protégés américains.

Je me félicite que tous les renseignements dont vous avez bien voulu me faire part nous aient permis d'arriver à un accord sur cette importante question et je vous prie d'agréer, Monsieur le Consul Général...

s/GOURAUD

Beyrouth, le 3 Décembre 1921

Le Consul Général d'Amérique  
à  
Son Excellence le Général GOURAUD, Haut-Commissaire de France à Beyrouth

Excellence,

J'ai l'honneur de référer à votre lettre du 15 Novembre 1921 (N° 1884, Bureau Diplomatique) concernant les citoyens américains naturalisés et particulièrement au quatrième paragraphe de votre lettre, dans lequel vous dites qu'une forme de certificat devant être délivrée par le Haut-Commissariat était en cours de préparation et lorsqu'il serait terminé une copie m'en serait envoyée. Sur ces entrefaits, Mr. Henriot a exprimé l'opinion suivante: qu'on accepterait au lieu de ces certificats les certificats réguliers d'enregistrement délivrés par le Consulat Général et les Consulats d'Amérique, de Damas et d'Alep aux citoyens américains et déclara que lorsque délivrés, ces certificats seraient endossés par le Haut-Commissariat.

Pour votre information, vous trouverez ci-joint des copies de certificats d'enregistrement. Vous remarquerez que celui marqué "A" est un certificat valable pour un an et délivré sur autorisation du Service d'Etat à Washington. Le specimen marqué "B" est un exemplaire du certificat d'enregistrement délivré par les Consulats d'Amérique en cas de nécessité pressante, afin d'offrir une protection immédiate et équivalente aux citoyens américains à qui il est délivré.

Les certificats en cas de nécessité sont valables seulement pour trois mois, au bout duquel temps ils peuvent être remplacés par un certificat du type "A" sur réception d'une autorisation du Service d'Etat. Conformément à la demande verbale de Mr. Henriot, je vous prie de trouver ci-dessus six copies de chacun des exemplaires dont il est fait mention ci-dessus.

Je saisis cette occasion, Excellence...

s/ KNABENSHUE

EXTRAITS DU TRAITE DE LAUSANNE DU 24 JUILLET 1923

---

- Article 30.- Les ressortissants turcs établis sur le territoire qui, en vertu des dispositions du présent Traité sont détachés de la Turquie, deviennent de plein droit et dans les conditions de la législation locale, ressortissants de l'Etat auquel le territoire est transféré.
- Article 31.- Les personnes âgées de plus de 18 ans, perdant leur nationalité turque et acquérant de plein droit une nouvelle nationalité en vertu de l'article 30, auront la faculté pendant une période de 2 ans à dater de la mise en vigueur du présent Traité d'opter pour la nationalité turque.
- Article 32.- Les personnes, âgées de plus de 18 ans, qui sont établies sur un territoire détaché de la Turquie en conformité du présent Traité et qui y diffèrent, par la race, de la majorité de la population du dit territoire, pourront, dans le délai de 2 ans à dater de la mise en vigueur du présent Traité, opter pour la nationalité d'un des Etats où la majorité de la population est de la même race que la personne exerçant le droit d'option, et sous réserve du consentement de cet Etat.
- Article 33.- Les personnes ayant exercé le droit d'option conformément aux dispositions des articles 31 et 32, devront dans les 12 mois qui suivront, transporter leur domicile dans l'Etat en faveur duquel elles auront opté.  
Elles seront libres de conserver les biens immobiliers qu'elles possèdent sur le territoire de l'autre Etat où elles auraient eu leur domicile ultérieurement à leur option.  
Elles pourront emporter leurs biens meubles de toute nature. Il ne leur sera imposé, de ce fait, aucun droit de taxe, soit de sortie, soit d'entrée.
- Article 34.- Sous réserve des accords qui pourraient être nécessaires entre les Gouvernements exerçant une autorité dans les pays détachés de la Turquie et les Gouvernements des pays où ils sont établis, les ressortissants turcs, âgés de plus de 18 ans, originaires d'un territoire détaché de la Turquie, en vertu du présent Traité, et qui, au moment de la mise en vigueur de celui-ci sont établis à l'étranger, pourront opter pour la nationalité en vigueur dans le territoire dont ils sont originaires, s'ils se rattachent par leur race à la majorité de la population de ce territoire et si le Gouvernement y exerçant l'autorité y consent. Ce droit d'option devra être exercé dans le délai de 2 ans à dater de la mise en vigueur de présent Traité.
- Article 35.- Les Puissances contractantes s'engagent à n'apporter aucune entrave à l'exercice du droit d'option prévu dans le présent Traité ou par les traités de paix conclus avec l'Allemagne, l'Autriche, la Bulgarie ou la Hongrie ou par un traité conclu par les dites puissances autre que la Turquie, ou l'une d'elles, avec la Russie, ou entre elles-mêmes, et permettant aux intéressés d'acquérir toute autre nationalité qui leur serait ouverte.
- Article 36.- Les femmes mariées suivent la condition de leurs maris et les enfants âgés de moins de 18 ans suivront la condition de leurs parents, pour tout ce qui concerne l'application des dispositions de la présente section.

ANNEXE AU TRAITE FRANCO-TURC DU 29 MAI 1937

---

Le 29 Mai 1937

L'Ambassadeur de France en Turquie  
à

Son Excellence le Ministre des Affaires Etrangères de Turquie

En me référant à la Convention signée à Ankara le 27 Octobre 1932 portant règlement de la question des biens des ressortissants turcs en Syrie et au Liban et des biens des ressortissants syriens et libanais en Turquie et aux lettres échangées le même jour au sujet des optants turcs et des optants syriens et libanais, j'ai l'honneur de la part de mon Gouvernement, de proposer à l'agrément du Gouvernement turc les dispositions suivantes destinées à régler l'ensemble de la question des optants:

1°) Les personnes ayant opté pour la Turquie par application de l'article 31 du Traité de Lausanne et les personnes ayant opté pour la Syrie et le Liban conformément aux stipulations de l'article 3 de la Convention signée à Ankara le 30 Mai 1926, qui n'auront pas transféré leurs domiciles respectifs en Turquie d'une part, en Syrie et au Liban d'autre part, dans un délai de six mois à compter du jour où sera constaté d'un commun accord la complète exécution de la convention susvisée du 27 Octobre 1932, perdent définitivement la bénéfice de leur option et acquerront d'office la nationalité syrienne ou libanaise d'une part, la nationalité turque d'autre part.

2°) Les personnes originaires de la Syrie ou du Liban, qui, établies à l'étranger au 30 Août 1924, ont négligé d'opter dans les délais fixés par l'article 34 du Traité de Lausanne, pour la nationalité en vigueur dans leur pays d'origine, pourront exercer ce droit d'option dans un délai d'un an à compter du jour de l'adoption des présentes dispositions.

3°) Les déclarations de transfert de domicile établies en vertu du paragraphe 1er des présentes dispositions seront adressées par les intéressés aux autorités administratives du lieu de l'ancien domicile pour être transmises en Turquie aux Walis, et dans les Etats sous Mandat aux délégués du Haut-Commissaire.

Les déclarations d'option souscrites en vertu du paragraphe 2 premier alinéa des présentes dispositions seront adressées par les intéressés aux Consulats de France du lieu de leur résidence. Ces déclarations seront portées à la connaissance du Gouvernement turc par les soins du Gouvernement français.

Si le Gouvernement turc retient ces dispositions, je serais reconnaissant à Votre Excellence de bien m'en vouloir donner avis par une communication qui en reproduira les termes, étant entendu que l'échange de nos deux lettres vaudrait accord, à dater de la réponse de Votre Excellence, entre mon Gouvernement et le Gouvernement Turc.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre...

s/H. PONSOT

Le 29 Mai 1937

Le Ministre des Affaires Etrangères de Turquie  
à  
Son Excellence l'Ambassadeur de France en Turquie

Par une lettre en date de ce jour Votre Excellence a bien voulu proposer à l'agrément du Gouvernement Turc les dispositions suivantes destinées à régler l'ensemble de la question des optants :

1°) Les personnes ayant opté pour la Turquie par application de l'article 31 du Traité de Lausanne et les personnes ayant opté pour la Syrie et le Liban conformément aux stipulations de l'article 3 de la Convention signée à Ankara le 30 Mai 1926, qui n'auront pas transféré leurs domiciles respectifs en Turquie d'une part, en Syrie et au Liban d'autre part, dans un délai de six mois à compter du jour où sera constatée d'un commun accord la complète exécution de la convention d'Ankara du 27 Octobre 1932, perdront définitivement le bénéfice de leur option et acquerront d'office la nationalité syrienne ou libanaise d'une part, la nationalité turque d'autre part.

2°) Les personnes originaires de la Syrie ou du Liban qui, établies à l'étranger au 30 Août 1924, ont négligé d'opter dans les délais fixés par l'article 34 du Traité de Lausanne, pour la nationalité en vigueur dans leur pays d'origine, pourront exercer ce droit d'option dans un délai d'un an à compter du jour de l'adoption des présentes dispositions.

3°) Les déclarations de transfert de domicile établies en vertu du paragraphe 1er des présentes dispositions seront adressées par les intéressés aux autorités administratives du lieu de l'ancien domicile pour être transmises, en Turquie aux Walis, et dans les Etats sous Mandat aux délégués du Haut-Commissaire.

Les déclarations d'option souscrites en vertu du paragraphe 2 premier alinéa des présentes dispositions seront adressées par les intéressés aux Consulats de France du lieu de leur résidence. Ces déclarations seront portées à la connaissance du Gouvernement turc par les soins du Gouvernement français.

J'ai l'honneur, en réponse à la communication de Votre Excellence, de donner l'agrément du Gouvernement turc aux propositions qui précèdent.

Veillez agréer, Monsieur l'Ambassadeur.....

s/ N. MENEIMENCIOLU

-----  
ACCORD CONCLU ENTRE LES GOUVERNEMENTS LIBANAIS ET TURC  
CONCERNANT LE DELAI D'OPTION POUR LA NATIONALITE LIBANAISE  
-----

( ratifié par la loi du 3 Décembre 1951 en un article unique qui stipule:  
" Est ratifié l'accord conclu entre les gouvernements libanais et turc conformé-  
ment aux deux lettres échangées en date du 7 Décembre 1946, concernant la  
question de l'option pour la nationalité libanaise, prescrite par les traités  
internationaux.")

-----  
Beyrouth le 7 Décembre 1946

A Son Excellence Monsieur Saeb SALAM  
Ministre des Affaires Etrangères du Liban  
Beyrouth



Monsieur le Ministre,

Me référant aux conversations que j'ai eues avec vous à la date du  
6 Décembre 1946, j'ai l'honneur de confirmer ci-après à Votre Excellence les  
résultats de nos délibérations.

" Le Gouvernement de la République Turque et le Gouvernement de  
la République Libanaise, résolus à liquider définitivement les questions  
restées en suspens entre les deux pays à la suite de la disparition du  
Mandat et de la reconnaissance du Liban en tant qu'Etat indépendant;  
désirant resserrer à l'avenir les liens d'amitié et les excellentes  
relations qui existent entre eux, sont convenus des dispositions qui  
suivent :

1°) Les personnes originaires du Liban qui, établies à  
l'étranger au 30 Août 1924, ont négligé d'opter, dans les délais  
fixés par l'article 34 du Traité de Lausanne ou le paragraphe 2  
des lettres échangées en date du 29 Mai 1937 entre Son Excellence  
Monsieur Numan MENEMENCIOGLU et Son Excellence Monsieur Henri  
PONSOT, pour la nationalité en vigueur dans leur pays d'origine,  
pourront exercer ce droit d'option dans un délai de deux ans à  
compter de la mise en vigueur des dispositions de la présente  
lettre.

Les options sont constatées par le Gouvernement libanais  
ainsi que les Légations et Consulats libanais à l'étranger et  
toutes personnes déléguées officiellement à cet effet; elles seront  
communiquées au Gouvernement Turc par le Gouvernement Libanais.

Les personnes appelées à bénéficier du nouveau délai d'op-  
tion ainsi accordé ne pourront invoquer leur nationalité d'option  
pour se prévaloir des dispositions qui ont été arrêtées jusqu'à  
présent ou qui vont être arrêtées dans l'avenir concernant le sort  
des biens libanais en Turquie.

2°) Le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement  
de la République libanaise ont décidé de conclure une Convention  
basée sur le principe de l'égalité de traitement pour régler le  
sort des biens turcs au Liban et des biens libanais en Turquie.

Les négociations au sujet de cette Convention seront faites à Ankara dans le plus bref délai possible, et s'ouvriront en tout état de cause dans un délai qui ne dépassera pas deux mois à partir de la mise en vigueur des dispositions de la présente lettre.

3°) Les lettres échangées en date de ce jour seront ratifiées par les organes constitutionnels des deux pays et elles entreront en vigueur à partir de la date à laquelle la Partie qui aura ratifié en dernier lieu aura communiqué ce fait à l'autre Partie."

Je saurais gré à Votre Excellence de vouloir bien me faire savoir l'accord du Gouvernement libanais sur ce qui précède.

Je prie Votre Excellence de vouloir bien agréer l'assurance de ma très haute considération.

s/ Feridun Cemal ERKIN

Beyrouth, le 7 Décembre 1946

A Son Excellence Monsieur Feridun Cemal Erkin  
Ambassadeur de Turquie  
Secrétaire Général du Ministère des Affaires Etrangères  
Beyrouth

Monsieur l'Ambassadeur,

J'ai l'honneur d'accuser réception de la lettre de Votre Excellence en date du 7 Décembre 1946 ainsi conçue :

" Me référant aux conversations que j'ai eues avec vous à la date du 6 Décembre 1946, j'ai l'honneur de confirmer ci-après à Votre Excellence les résultats de nos délibérations.

" Le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement de la République libanaise, résolus à liquider définitivement les questions restées en suspens entre les deux Pays à la suite de la disparition du Mandat et de la reconnaissance du Liban en tant qu'Etat indépendant; desirant resserrer à l'avenir les liens d'amitié et les excellentes relations qui existent entre eux, sont convenus des dispositions qui suivent :

1°) Les personnes originaires du Liban qui, établies à l'étranger au 30 Août 1924, ont négligé d'opter, dans les délais fixés par l'article 34 du Traité de Lausanne ou le paragraphe 2 des lettres échangées en date du 29 Mai 1937 entre Son Excellence Monsieur Numan MENEMENCIOGLU et Son Excellence Monsieur Henri PONSOT, pourront exercer ce droit d'option dans un délai de deux ans à compter de la mise en vigueur des dispositions de la présente lettre.

Les options sont constatées par le Gouvernement libanais ainsi que les Légations et Consulats libanais à l'étranger et toutes personnes déléguées officiellement à cet effet; elles seront communiquées au Gouvernement turc par le Gouvernement libanais.

Les personnes appelées à bénéficier du nouveau délai d'option ainsi accordé ne pourront invoquer leur nationalité d'option pour se prévaloir des dispositions qui ont été arrêtées jusqu'à présent ou qui vont être arrêtées dans l'avenir concernant le sort des biens libanais en Turquie.

2°) Le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement de la République libanaise ont décidé de conclure une Convention basée sur le principe de l'égalité de traitement pour régler le sort des biens turcs au Liban et des biens libanais en Turquie. Les négociations au sujet de cette Convention seront faites à Ankara dans le plus bref délai possible, et s'ouvriront en tout état de cause dans un délai qui ne dépassera pas deux mois à partir de la mise en vigueur des dispositions de la présente lettre.

3°) Les lettres échangées en date de ce jour seront ratifiées par les organes constitutionnels des deux Pays et elles entreront en vigueur à partir de la date à laquelle la Partie qui aura ratifié en dernier lieu aura communiqué ce fait à l'autre Partie.

Je saurais gré à Votre Excellence de vouloir bien me faire savoir l'accord du Gouvernement libanais sur ce qui précède.

Je prie Votre Excellence de vouloir bien agréer l'assurance de ma très haute considération."

Je m'empresse de faire savoir à Votre Excellence que le Gouvernement libanais est heureux d'exprimer son plein accord concernant les dispositions contenues dans la susdite lettre.

Je prie Votre Excellence de vouloir bien agréer l'assurance de ma très haute considération.

s/ Saeb S. SALAM

Beyrouth, le 16 Décembre 1954

A Son Excellence Monsieur Alfred Naccache  
Ministre des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer  
Beyrouth

Monsieur le Ministre,

Me référant aux conversations que j'ai eues avec Votre Excellence au cours du mois de Décembre 1954 j'ai l'honneur de lui confirmer ce qui suit :

" Le Gouvernement de la République Turque est d'accord pour proroger jusqu'au 29 Septembre 1956 le délai pour l'option de la nationalité libanaise accordé aux personnes originaires du Liban, qui, établies à l'étranger au 30 Août 1924, ont négligé d'opter dans les délais fixés par l'article 34 du Traité de Lausanne ou le paragraphe 3 des lettres échangées en date du 7 Décembre 1946 entre Son Excellence Monsieur Feridun Gemal Erkin et Son Excellence Monsieur Saeb Salam".

Je saurais gré à Votre Excellence de bien vouloir me faire savoir si le Gouvernement Libanais est d'accord sur cette prorogation.

Je prie Votre Excellence de vouloir bien agréer l'assurance de ma très haute considération.

s/ Cevdet DULGER

Beyrouth, le 16 Décembre 1954

A Son Excellence Monsieur Cevdet Dulger  
Ministre Plénipotentiaire de la République Turque  
Beyrouth

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur d'accuser réception de la lettre de Votre Excellence en date du 16 Décembre 1954 ainsi conçue :

" Me référant aux conversations que j'ai eues avec Votre Excellence au cours du mois de Décembre 1954 j'ai l'honneur de lui confirmer ce qui suit :

Le Gouvernement de la République Turque est d'accord pour proroger jusqu'au 29 Septembre 1956 le délai pour l'option de la nationalité libanaise accordé aux personnes originaires du Liban, qui, établies à l'étranger au 30 Août 1924, ont négligé d'opter dans les délais fixés par l'article 34 du traité de Lausanne ou le paragraphe 3 des lettres échangées en date du 7 Décembre 1946 entre Son Excellence Monsieur Feridun Cemal Erkin et Son Excellence Monsieur Saeb Salam .

Je saurais gré à Votre Excellence de bien vouloir me faire savoir si le Gouvernement Libanais sst d'accord sur cette prorogation ".

Je m'empresse de faire savoir à Votre Excellence que le Gouvernement Libanais est heureux d'exprimer son plein accord concernant le contenu de la susdite lettre.

Je prie Votre Excellence de vouloir bien agréer l'assurance de ma très haute considération.

s/ Alfred NACCACHE

Beyrouth, le 28 Janvier 1957

A Son Excellence Monsieur Sami Solh  
Président du Conseil des Ministres  
Ministre des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer  
Beyrouth

Monsieur le Président,

Me référant aux conversations que j'ai eues avec Son Excellence Monsieur le Ministre des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer au cours du mois de Septembre 1956, j'ai l'honneur de confirmer à Votre Excellence ce qui suit :

Le Gouvernement de la République Turque est d'accord pour proroger pour une durée de deux ans à compter du 29 Septembre 1956, le délai pour l'option de la nationalité libanaise accordé aux personnes originaires du Liban, qui, établies à l'étranger au 30 Août 1924, ont négligé d'opter dans les délais fixés par l'article 34 du Traité de Lausanne ou le paragraphe 3 des lettres échangées en date du 7 Décembre 1946 entre Son Excellence Monsieur Feridun Cemal Erkin et Son Excellence Monsieur Saeb Salam ".

Je saurais gré à Votre Excellence de bien vouloir me faire savoir si le Gouvernement Libanais est d'accord sur cette prorogation.

Je prie Votre Excellence de vouloir bien agréer l'assurance de ma très haute considération.

s/ Cevdet DULGER

Beyrouth, le 28 Janvier 1957

A Son Excellence Monsieur Cevdet Dulger  
Ambassadeur de Turquie  
Beyrouth

Monsieur l'Ambassadeur,

J'ai l'honneur d'accuser réception de la lettre de Votre Excellence en date du 28 Janvier 1957 ainsi conçue :

" Me référant aux conversations que j'ai eues avec Son Excellence Monsieur le Ministre des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer au cours du mois de Septembre 1956, j'ai l'honneur de confirmer à Votre Excellence ce qui suit :

Le Gouvernement de la République Turque est d'accord pour proroger pour une durée de deux ans à compter du 29 Septembre 1956, le délai pour l'option de la nationalité libanaise accordé aux personnes originaires du Liban, qui, établies à l'étranger au 30 Août 1924, ont négligé d'opter dans les délais fixés par l'article 34 du Traité de Lausanne ou le paragraphe 3 des lettres échangées en date du 7 Décembre 1946 entre Son Excellence Monsieur Feridun Gemal Erkin et Son Excellence Monsieur Saeb Salam.

Je saurais gré à Votre Excellence de bien vouloir me faire savoir si le Gouvernement Libanais est d'accord sur cette prorogation."

Je m'empresse de faire savoir à Votre Excellence que le Gouvernement Libanais est heureux d'exprimer son plein accord concernant le contenu de la susdite lettre.

Je prie Votre Excellence de vouloir bien agréer l'assurance de ma très haute considération.

s/ Sami SOLH